تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر

دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس بالعاصمة

الأستاذ الدكتور : عبد العالي دبلة، جامعة بسكرة، الجزائر

الباحث: عبد القادر عبان ، جامعة بسكرة، الجزائر

الملخص:

البلدية باعتبارها الإدارة الأقرب إلى المواطن والنواة الرئيسة في المجتمع فهى تتشكل من مفهوم خدمة المواطن للمواطن تحت تنظيم إداري محكم يتبع سياسة المركزية الإدارية، وهى أكثر إدارة يقصدها المواطن لقضاء مصالحه الإدارية مما يستوجب تنظيم وهيكلة إدارة البلدية وفق ما تقتضى ظروف ومتطلبات المواطن المحلى من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة وتطويرها كى تصبح إدارة إلكترونية.

Abstract:

Municipality represent the closest administration to the citizen and the nucleus major in the community, it made up of the concept of citizen service to the citizen under tight administrative organization follows the administrative central policy, and the municipality is more management destination for citizens to spend administrative interests, which requires organization and restructuring of the municipal administration as required conditions and requirements of the local citizens through the use of modern technology and develop it in order to become an electronic management.

مقدّمة:

تعتبر الثورة المعرفية آخر الثورات التي عرفها النوع البشري منذ أن توصل الإنسان إلى إبتكار أساليب الإتصال والحصول على المعلومات بأحدث التقنيات ظهرت مفاهيم جديدة تخص عالم المعلومات منها: نظم المعلومات، إدارة المعرفة، إقتصاد المعرفة، الإدارة الإلكترونية،.... إلخ.

هذه الأخيرة التي تعد آخر ما توصل إليه الفكر الإنساني في مجال الإدارة في مجتمع ما بعد الحداثة، ومدخل الإدارة الإلكترونية كمدخل إداري حديث تم تطبيقه في الدول المتقدمة من أجل التحكم في المعلومات وسهولة تسييرها وفق ما تتطلبه الحاجة وإقتصار الوقت في تخزينها وإستعمالها وتوزيعها نظرا للمنجزات التقنية التي أدت إلى التطور في مجال الإتصالات وإبتكار تقنية إتصالات متطورة وإستخدام الحاسوب وشبكات الإنترنت في تقديم خدمات الإدارة إلى عملائها بطريقة إلكترونية تساهم بفاعلية كبيرة في حل العديد من المشكلات التي كانت تقع فيها الإدارة التقليدية لذلك جاءت الإدارة الإلكترونية كأسلوب تطويري للإدارة التقليدية بإستخدام تطبيقات الحاسب وتكنولوجيا الإتصال من هاتف وفاكس وتليتكس وشبكة الإنترنت، لتطوير طرق عمل الإدارة التقليدي إلى طرق أكثر مرونة وفاعلية وتوفير الوقت والجهد والتكلفة في الأداء.

1.إشكالية الدراسة:

البلدية بإعتبارها إدارة محلية تعمل تحت تنظيم إداري محكم يتبع سياسة المركزية الإدارية بدءا من أسفل السلم الإداري والمتمثل في البلدية صعودا إلى الدائرة ثم الولاية فأخيرا الوزارة التي تمثل الهيئة الوصية التي تقع تحتها إدارة البلدية، والتنظيم الإداري في الجزائر جعل العديد من الأوامر والتشريعات والقوانين التي من شأنها تنظيم جهاز البلدية بوصفها إدارة هامة ورئيسية بالنسبة للمواطن المحلي فهي تعتبر إحدى الإدارات المحلية التي تهتم بإدارة شؤون المواطن في المجتمع المحلي وتسعى لتلبية رغباته وإحتياجاته، مما يستوجب تنظيم وهيكلة

إدارة البلدية وفق ما تقتضيه ظروف ومتطلبات المواطن المحلي، إلا أن الملاحظ في أرض الواقع أن إدارة البلدية في الجزائر لا زالت تعاني التخلف والتهميش والإهمال الإداري، فلا تزال ترى مظاهر قديمة في إدارة البلديات، وأداء متدني للعاملين فيها، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في طريقة تسيير هذه الإدارة الحساسة والتي لها أهمية كبيرة بالنسبة للمواطن المحلي.

فالبلدية الإلكترونية تستوجب تغييرا جذريا في العمل الإداري التقليدي الذي يتسم بالمركزية الإدارية وضرورة الرجوع إلى المشرف أو المدير في تنفيذ المهام الإدارية وكذا بطء العمليات الإدارية التي تأخذ وقتا أطول مما يستوجب وقتها الزمني والإستناد إلى اللوائح التنظيمية في التعامل مع كافة الإجراءات الإدارية وطول إنتظار العملاء من أجل تلبية حاجاتهم وتقديم الخدمات الإدارية التي يطلبونها، كل ما سبق من الأساليب والإجراءات التقليدية الإدارية التي صارت روتينا إداريا تتصف به البلديات الجزائرية صار يشكل جزءا من الثقافة التنظيمية الخاصة بكل إدارة يصعب على العاملين فيها التخلي عنها أو محاولة تغييرها لأنها تعكس صفاتهم وأداءهم الوظيفي الذي يتصف بهم، مما شكل صعوبة ونوعا من الخلل الوظيفي في تطبيق البلدية الإلكترونية في الجزائر.

فبين الدافعية إلى التطوير والتجديد للعمل الإداري والتوجه نحو التقدم الإجتماعي والوظيفي للممارسات الإدارية، وجاذبية المحافظة والتمسك بالعمل التقليدي للعاملين في البلديات الجزائرية الذي يشكل فلسفتهم الإدارية ونمط تفكيرهم في مجال الإدارة وكذا المعوقات الوظيفية في الإدارة الجزائرية الحالية، تكمن مشكلة البلدية الإلكترونية في الجزائر، والإشكال التالي يحوصل ما سبق طرحه : ما هي التحديات التي تواجهها الإدارة الإلكترونية في الجزائر؟.

2. فرضيات الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على فرضية عامة تتمثل في:

هناك العديد من التحديات التي تواجهها الإدارة الإلكترونية في الجزائر، وتندرج ضمن هذه الفرضية العامة فرضيات جزئية وهي:

1.هناك إمكانية كبيرة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

2. تساهم الإدارة الإلكترونية بدرجة كبيرة في عصرنة الإدارة التقليدية في الجزائر.

3. هناك علاقة إرتباطية بين درجة تطبيق الإدارة الإلكترونية ودرجة مساهمتها في عصرنة الإدارة التقليدية في الجزائر .

3. مفاهيم الدراسة : تشتمل هذه الدراسة على المفاهيم التالية :

1.الإدارة الإلكترونية : هو مدخل إداري معاصر يحمل في فلسفته مفهوم الإدارة بلا أوراق ذلك أنه يعتمد على تكنولوجيا الإتصال والمعلومات من حاسب آلي وشبكات إنترنت وفاكس وهاتف في العمليات الإدارية المختلفة من رقابة وتخطيط وتنظيم ومتابعة لمجريات العمل الإداري وتحسين الخدمات الإدارية للمواطن.

2. البلدية: هي هيئة إدارية منتخبة محليا تتكون من مجلس منتخب ورئيس تنفيذي تسعى لخدمة مصالح أفراد المجتمع المحلي وتلبية إحتياجاتهم.

4. هيئات الإدارة المحلية :

أ)ـ المجلس الشعبي البلدي: يمثل المجلس البلدي الجناح الشعبي في السلطة التنفيذية و هو أحد أهم و أبرز أجهزة الإدارة المحلية و البحث في موضوع تكوين أو تشكيل المجلس يؤدي بالضرورة إلى دراسة النظام الإنتخابي البلدي و تحديد حجمه إعتبارا من حيث الكثافة السكانية حيث أن عدد المقاعد المطلوب شغلها مرتبط بعدد السكان الناتج عن التعداد الرسمي الأخير يتكون المجلس الشعبي البلدي من أعضاء يتراوح عددهم بين 7 و 33 منتخبا بلديا حسب عدد سكان البلدية يتم انتخابهم لمدة 05 سنوات ، تمدد وجوبا في حالة حصول مانع لرئيس الجمهورية أو وفاته أو استقالته أو في الحالات الاستثنائية .[1]

يعقد المجلس دورات عادية كما يمكن أن يجتمع في دورات غير عادية[2] وله العديد من الإختصاصات التي يقوم بها : ـ إعداد المخططات العمرانية التنموية ـ الرقابة الدائمة لعمليات البناء ـ حماية التراث العمراني والمواقع الطبيعية

ـ المحافظة على الممتلكات الدينية وصيانة الأوقاف ـ تشجيع العمل الحرفي والثقافي والسياحي .

ـ محاربة الملوثات وذلك عن طريق تنظيف الأحياء والشوارع والمؤسسات المستقبل للجمهور وصيانة قنوات الصرف الصحي ومراقبة المواد الاستهلاكية المعروضة ورسكلة القمامة وإحراقها ـ محاربة الأمراض المعدية إذ أن الإدارة المحلية مجبرة على وضع البرامج اللازمة للوقاية من الأمراض المتنقلة و على توفير اللازم للتصدي لها[3]

ب) رئيس المجلس الشعبي البلدي: يختار من بين أعضاء القائمة الفائزة و الحاصلة على أغلبية المقاعد و يتم تنصيبه في أجل ثمانية أيام مع وجوب إعلام العامة بذلك التنصيب عن طريق النشر، و إعلام الوالي عن طريق تبليغه، ومن مهامه:

الإشراف على شؤون سير الإدارة المحلية ـ اختيار النواب وتعيين المندوبين ـ تسيير الإدارة المحلية وتمثيلها إداريا ومدنيا وقضائيا ـ المحافظة على أموال وحقوق البلدية [4].

5ـ **متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية :** وتشمل مايلي :

1. وضع استراتيجيات وخطط تأسيس الإدارة الإلكترونية .
2. توفر البنية التحتية للإدارة الالكترونية .
3. تطوير التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات الحكومية وفق تحول تدريجي .
4. وضع التشريعات القانونية اللازمة لتطبيق الإدارة الالكترونية [5].

6ـ **المنهج المتبع في هذه الدراسة :** المنهج الوصفي يعتبر من الأساليب الكيفية التي تعتمد على وصف الظواهر قيد الدراسة من خلال تقنيات معينة يتخذها المنهج الوصفي خلال خطوات ومراحل تطبيقه، الأمر نفسه الذي تم تطبيقه على هذه الدراسة بإتباعها المنهج الوصفي أين تم رصد ظاهرة الإدارة الإلكترونية وتشخيصها عن طريق تقنيات هذا الأسلوب من ملاحظة للإجراءات والطرق

المتبعة وكذا القيام بدليل مقابلة مع بعض المبحوثين من أجل التقصي عن الحقائق عن قرب، وإستعمال الإستبيان مع مجتمع الدراسة لتبيان بعض المعلومات والوقائع التي تخص موضوع الدراسة.

7. **عينة الدراسة** : لقد تم إختيار عينتين تمثلان جزءا من المجتمع الإحصائي، العينة الأولى تعتبر عينة عشوائية لأنها تمثل عينة الموظفين الإداريين في البلدية وقد تم أخذها عن طريق التوزيع العشوائي لأفراد مجتمع الدراسة والمشكلين في مجموعهم 298 موظف إداري ليتم أخذ حجم العينة إحصائيا والمتكون من 162 فرد من المجتمع الإحصائي بنسبة خطأ معياري تقدر بـ 7,56 ٪ ، بينما العينة الثانية فهي عينة قصدية لأنها تمثل مجموع الأفراد الذين يقصدون البلدية محل الدراسة ولهذا تم أخذ 32 فرد من الأشخاص الذين يأتون للبلدية محل الدراسة.

8. **مقياس الدراسة** : تم إستخدام مقياس ليكرت الخماسي من أجل قياس المؤشرات التي تم إعدادها لإختبار فرضيات الدراسة وفق البنود التالية : كبيرة جدا ـ كبيرة ـ متوسطة ـ صغيرة ـ صغيرة جدا، وتم قياس معامل ثبات المقياس وفق طريقة التجزئة النصفية فكانت النتيجة كالتالي :

معامل الثبات	(T) المحسوبة	(T) الجدولية	درجة الحرية	تصحيح معامل الثبات
*0,88	8,57	1,72	21	0,94

* دال عند مستوى دلالة $\alpha = 0,05$

وبعد تصحيح معامل الثبات وفق طريقة سبيرمان ـ براون تم الحصول على معامل ثبات قوي جدا، مما يثبت مدى ثبات هذا المقياس في حالة تطبيقه مرات ومرات مختلفة تحت نفس الشروط المتبعة في هذه الدراسة, وتم قياس صدق المقياس وفق طريقة المقارنة الطرفية وتطبيق إختبار (T) فكانت (T) المحسوبة تساوي 6,48 أكبر من (T) الجدولية 1,79 عند مستوى معنوية $\alpha = 0,05$

وبدرجة حرية 11، فإننا نرفض الفرض الصفري القائل بعدم صدق الأداة، ونقبل الفرض البديل الذي يؤكد صدق أداة الإختبار وهي صالحة لما أعدت لها.

9. عرض وتحليل نتائج الدراسة :

1- جدول رقم (1): يتعلق بجنس أفراد عينة الدراسة :

الجنس	التكرار	النسبة
ذكور	54	33,33
إناث	108	66,67
المجموع	162	100

يبين لنا الجدول أن الفئة الغالبة على هذه العينة هي فئة الإناث ، حيث تمثل نسبة 66,67 ٪ من تمثيل العينة الأمر الذي يجعل أن معظم الإدارات الجزائرية تطغى عليها فئة الإناث نظرا لطبيعة العمل الإداري، وكذا مشاركة المرأة لأعمال الرجل، بينما تمثل نسبة 33,33 ٪ المتبقية فئة الذكور في هذه العينة، وهي نسبة صغيرة مقارنة مع نسبة تمثيل الإناث .

2. جدول رقم (2): يتعلق بسن أفراد عينة الدراسة

السن	التكرار	النسبة
28 - 23	42	25,92
33 - 28	60	37,03
38 - 33	36	22,23
43 - 38	12	7,41
48 - 43	12	7,41
المجموع	162	100

يتبين أن الفئة العمرية الغالبة على عينة الدراسة هي فئة (28 ـ 33) الأمر الذي يعكس مدى إستغلال إدارة البلدية للفئة العمرية الراشدة والتي تتميز بالرزانة والحكمة في طرق التعامل مع المواطنين وفي كيفية أدائهم أعمالهم، لأن هذه الفئة العمرية سهلة الإندماج مع التكنولوجيا الحديثة وبإمكانها التحسين من قدراتها الوظيفية الأمر الذي يجعل إدارة البلدية تعتمد على هذه الفئة العمرية بشكل أكبر .

كما تبين أن المتوسط العمري لهذه العينة تمثل في 32,17 أي تقريبا 32 سنة هو المتوسط العمري لهذه العينة، وهو الرقم الذي يندرج ضن الفئة العمرية الغالبة في هذه العينة، ودليل الإنحراف المعياري الكبير 5,77 الذي يبين مدى إختلاف الفئات العمرية في هذه العينة وتباين أعمار الموظفين في هذه البلدية بشكل كبير ومتفاوت، بدليل أن هناك موظفين من قرب سنهم سن 50 سنة وهي الفئة التي إكتسبت خبرة مهنية كبيرة في مجال عملهم .

3ـ جدول رقم (3): يتعلق بالمستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
متوسط	6	3,72
ثانوي	60	37,03
تقني سامي	36	22,22
جامعي	60	37,03
المجموع	162	100

يتبين من الجدول بأن المستوى التعليمي الغالب على هذه العينة هو المستوى الجامعي وكذا الثانوي بصفته مستوى قريب من التعليم الجامعي بنسبة 37,03 ٪ لكلا المستويين التعليميين، ذلك أن إدارة البلدية تعتمد في توظيفها للموظفين على مؤهلاتهم العلمية فمنهم المتخرجون من الجامعة والذين هم بصدد الدخول إلى الجامعة، من أجل الرفع من أداء العاملين على مستوى البلدية، ويليه في الترتيب أصحاب الشهادات التقنية خاصة في الإعلام الآلي بنسبة 22,22 ٪ من تمثيل العينة لأن هذه البلدية تعتمد على تكنولوجيا الحاسب الآلي الأمر الذي ألزمها الإعتماد على أصحاب شهادة التقني سامي في الإعلام الآلي في أداء أعمالهم لأنهم يعتبرون العاملين المهرة في إستخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي.

4ـ جدول (4): يتعلق بدرجة تطبيق الإدارة الإلكترونية

البند	كبيرة	متوسطة	صغيرة	منعدمة	μ	Ş	%	T test
01	42	36	30	54	2,41	1,19	60,25	**0.96-
02	60	60	42	0	3,11	0,79	77,75	9.83
03	84	18	18	42	2,89	1,29	72,25	3.85
04	90	36	36	0	3,33	0,82	83,25	12.88

7.60	73,25	0,72	2,93	0	48	78	36	05
1.11** -	60,25	1,03	2,41	42	36	60	24	06
7.41	74	0,79	2,96	0	54	60	48	07
5.47	51	1,07	2,04	66	48	24	24	08
4.21	51,75	1,3	2,07	90	12	18	42	09
8.90	44,5	1,03	1,78	90	36	18	18	10
**0.69-	61	1,1	2,44	42	42	42	36	11
**0.59	64	1,29	2,56	54	24	24	60	12
**0.87-	60,25	1,31	2,41	66	18	24	54	13
0	25	0	1	162	0	0	0	14
7.19	46,25	1,15	1,85	96	18	24	24	15
4.39	52,75	1,13	2,11	72	24	42	24	16
0.65**	64	1,17	2,56	42	36	36	48	17
0	25	0	1	162	0	0	0	18
0.93** –	60,25	1,23	2,41	54	36	24	48	19
0	25	0	1	162	0	0	0	20
2.53	**56,5**	**1,21**	**2,26**	**المتوسط العام للمحور ككل**				

يتبين لنا من خلال النتائج المتحصل عليها من بنود المحور الأول أن المتوسط العام لهذا المحور = 2,26 مما يدل أن درجة تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر منخفضة، وهذا يعود إلى عدم جاهزية هذه الإدارات لتطبيقها وكذا عدم وجود بنية تحتية ومادية وبشرية تساهم بدرجة كبيرة في تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

5- جدول رقم(5): يتعلق بمعوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر

البند	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	صغيرة	صغيرة جدا	μ	Ş	%	T test
01	60	66	12	12	12	3,93	1,18	78,6	10.03
02	24	60	36	42	0	3,41	1,03	68,2	5.07
03	72	36	18	24	12	3,81	1,33	76,2	7.75
04	12	78	30	36	6	3,33	1,02	66,6	4.12
05	36	66	24	24	12	3,56	1,2	71,2	5.94
06	60	24	18	30	30	3,33	1,56	66,6	2.69
07	36	60	12	24	30	3,3	1,44	66	2.65
08	6	6	6	84	60	1,85	0,93	37	15.74
09	12	54	12	42	42	2,7	1,36	54	2.81
10	72	48	12	12	18	3,89	1,34	77,8	8.45
11	0	18	18	90	36	2,11	0,87	42,2	13.02
12	24	36	6	36	60	2,56	1,52	51,2	3.68
13	54	36	30	18	24	3,48	1,42	69,6	4.30
14	60	48	0	24	30	3,52	1,55	70,4	4.27
15	60	36	6	48	12	3,52	1,42	70,4	4.66
16	72	18	30	24	18	3,63	1,44	72,6	5.57
17	48	30	48	24	12	3,48	1,26	69,6	4.85
18	60	24	42	30	6	3,63	1,25	72,6	6.42

7.85	74,8	1,2	3,74	6	30	18	54	54	19
9.78	78,6	1,21	3,93	12	12	18	54	66	20
2.44	**65,4**	**1,41**	**3,27**	**المتوسط العام للمحور ككل**					

يتبين لنا من خلال النتائج المتحصل عليها من بنود المحور الثاني أن المتوسط العام لهذا المحور = 3,27 مما يدل أن هناك العديد من المعوقات التي تقف أمام تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر بدرجة كبيرة، ما جعلها تتأخر في تطبيق الإدارة الإلكترونية وتتعدد هذه المعوقات إلى بشرية ومادية وتقنية وتشريعية وأمنية.

6. جدول رقم(6): يتعلق بدرجة وعي المواطنين حول الإدارة الإلكترونية

البند	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	صغيرة	صغيرة جدا	μ	Ş	%	T test
01	4	4	10	10	4	2,81	1,18	56,2	**0.91
02	4	2	10	4	12	2,44	1,37	48,8	2.31
03	2	4	12	12	2	2,75	0,97	55	1.46**
04	0	0	2	4	26	2,25	0,56	25	7.58
05	0	0	2	2	28	1,19	0,53	23,8	19.32
06	0	0	4	2	26	1,31	0,68	26,2	14.06
07	0	0	2	2	28	1,19	0,53	23,8	19.32
08	0	0	2	2	28	1,19	0,53	23,8	19.32
09	4	2	12	2	12	2,44	1,27	48,8	2.49
10	12	12	2	0	6	3,75	1,44	75	2.95
11	10	10	6	2	4	3,62	1,32	72,4	2.66

12	4	8	6	4	10	2,75	1,44	55	**0.98
المتوسط العام للمحور ككل						**2,22**	**1,4**	**44,4**	**3.15**

يتبين لنا من خلال النتائج المتحصل عليها من بنود المحور الثالث أن المتوسط العام لهذا المحور = 2,22 مما يدل أن درجة وعي المواطنين منخفضة حول الإدارة الإلكترونية في الجزائر ذلك أن معظم المواطنين لا زالوا يعتمدون على الأساليب التقليدية في إقتناء حاجاتهم الخدماتية من البلدية .

7. جدول رقم(7): يتعلق بمساهمة الإدارة الإلكترونية في القضاء على البيروقراطية

البند	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	صغيرة	صغيرة جدا	μ	Ş	%	T test
01	132	30	0	0	0	4,81	0,39	96,2	59.07
02	90	24	24	18	6	4,07	1,21	81,4	11.26
03	72	48	18	18	6	4	1,15	80	11.07
04	72	78	12	0	0	4,37	0,62	87,4	28.13
05	78	36	42	0	6	4,11	1,03	82,2	13.72
06	54	48	30	30	0	3,78	1,1	75,6	9.03
07	54	54	42	12	0	3,93	0,94	78,6	12.59
08	84	54	18	6	0	4,33	0,82	86,6	20.64
09	42	24	42	18	36	3,11	1,47	62,2	**0.95
10	96	60	6	0	0	4,56	0,57	91,2	34.83
11	66	54	30	6	6	4,04	1,04	80,8	12.73
12	84	36	30	0	12	4,11	1,17	82,2	12.08
13	90	24	30	6	12	4,07	1,25	81,4	10.90
14	96	30	36	0	0	4,37	0,82	87,4	21.27
المتوسط العام للمحور ككل						**4,16**	**1,02**	**83,2**	**14.48**

يتبين لنا من خلال النتائج المتحصل عليها من بنود المحور الرابع أن المتوسط العام لهذا المحور = 4,16 مما يدل أن الإدارة الإلكترونية تساهم بدرجة كبيرة في القضاء على البيروقراطية الإدارية المتفشية في البلديات الجزائرية.

10ـ إختبار فرضيات الدراسة :

1ـ تنص الفرضية الفرعية الأولى على أن هناك إمكانية كبيرة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر، حيث يتم إختبار هذه الفرضية من خلال إختبار T Test كما يلي :

T Test المحسوبة	T Test الجدولية	حجم العينة	مستوى المعنوية	القرار الإحصائي
1.403	1.654	162	α = 0,05	نقبل H0

ومنه فإنه يمكننا قبول الفرض الصفري ورفض الفرض البديل، أي أنه ليست هناك إمكانية كبيرة لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر .

2. تنص الفرضية الفرعية الثانية على أن الإدارة الإلكترونية تساهم بدرجة كبيرة في عصرنة الإدارة التقليدية في الجزائر، حيث يتم إختبار هذه الفرضية من خلال إختبار T Test كما يلي:

T Test المحسوبة	T Test الجدولية	حجم العينة	مستوى المعنوية	القرار الإحصائي
13.208	1.654	162	α= 0,05	نرفض H0

ومنه فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أن الإدارة الإلكترونية تساهم بدرجة كبيرة في عصرنة الإدارة التقليدية في الجزائر.

3. تنص الفرضية الفرعية الثالثة على أن هناك علاقة إرتباطية بين درجة تطبيق الإدارة الإلكترونية ودرجة مساهمتها في عصرنة الإدارة التقليدية في الجزائر، حيث يتم إختبار هذه الفرضية من خلال معامل بيرسون للإرتباط كما يلي:

معامل بيرسون	درجة الحرية	مستوى المعنوية	T Test المحسوبة	T Test الجدولية	القرار الإحصائي
-0.45	160	0,05 = α	-6.37	1,96	دال إحصائيا

يبين معامل بيرسون أن هناك علاقة عكسية متوسطة بين درجة تطبيق الإدارة الإلكترونية ودرجة مساهمتها في عصرنة الإدارة التقليدية في الجزائر، أي أنه كلما زادت درجة تطبيق الإدارة الإلكترونية كلما نقصت درجة مساهمتها في عصرنة الإدارة التقليدية في الجزائر وهذا راجع إلى أن درجة تطبيق الإدارة الإلكترونية ضعيفة وبالتالي إنعكست سلبا على مساهمتها في عصرنة الإدارة التقليدية في الجزائر، حيث أن هذه العلاقة دالة إحصائيا مما يثبت أن الإدارة الإلكترونية نظرا لضعف تطبيقها في البلدية الجزائرية فإنها لم تكن عامل مساهم في عصرنة الإدارة التقليدية .

4- إختبار الفرضية العامة للدراسة حيث تنص على أن هناك العديد من التحديات التي تواجهها الإدارة الإلكترونية في الجزائر من خلال إختبار ذي الحدين كما يلي :

توجد تحديات	لا توجد تحديات	Z المحسوبة	Z الجدولية	حجم العينة	مستوى المعنوية
162	32	9,33	1,96	194	0,05 =α

ومنه فإنه يمكننا رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل، أي أن هناك العديد من التحديات التي تواجهها الإدارة في الجزائر من أجل التحول إلى الإدارة الإلكترونية والتي من شأنها أن تساهم في عصرنة الإدارة التقليدية في الجزائر .

11.نتائج الدراسة :

من خلال ما سبق نستنتج أن الإدارة الإلكترونية في الجزائر تواجهها العديد من التحديات نذكر منها :

1. ضعف البنية التحتية المادية والمالية لبناء الإدارة الإلكترونية في الجزائر .
2. نقص اليد العاملة المؤهلة والكفوءة في الإدارات الجزائرية .
3. نقص الوعي الإلكتروني لدى المواطن الجزائري فيما يخص التعاملات الإلكترونية
4. غياب التشريعات والقوانين التي تنظم عمل الإدارة الإلكترونية في الجزائر.

الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بتحليل وتفسير ظاهرة الإدارة الإلكترونية ودرجة تطبيقها في الجزائر تبين لنا أن الإدارات الجزائرية لا زالت تعاني الكثير من النقائص كي ترتقي إلى مصاف إدارات الدول المتقدمة وتصير إدارة إلكترونية، حيث أن هناك العديد من التحديات التي تواجهها الإدارة الجزائرية إبتداءا من ذهنية العاملين وكذا محدودية وعي المواطنين بالأجهزة التكنولوجية، ونقص الإمكانات المادية والتقنية والتي تساهم في بناء البنية التحتية للإدارة الإلكترونية في الجزائر.

❖ هوامش البحث:

(1) سليمان محمد الطماوي: **الوجيز في القانون الإداري**، مكتبة جامعة عين شمس، مصر، 1985، ص 46.

(2) الصغير محمد: **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004، ص 139.

(3) علاء الدين عشي :**ـوالي الولاية في التنظيم الإداري الجزائري** ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006 ، ص 129.

(4) العمري بوحيط: **البلدية (إصلاحات، مهام وأساليب)**، شركة زاعياش للطباعة والنشر، الجزائر،1997، ص 12.

(5) محمد محمود الخالدي : **التكنولوجيا الإلكترونية**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007، ص 20 .